خيار الحكم الراشد في ظل علاقة التوأمة بين الفساد الاقتصادي والريع، حالة الجزائر

The Choice of Good Governance in the Context of the Twinning Between Corruption Economique and Rent, Case of Algeria

د. ساسان نبيلة
جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق اهراس، الجزائر
nabila_sassane@yahoo.fr

د. حليمي حكيمة
جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق اهراس، الجزائر
h.hlimi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/07/03 تاريخ القبول: 2019/02/18.

الملخص:

لقد هيّأت البيئة الريعية في الدول العربية ومنها الجزائر مناخا مناسبا لانتشار الفساد، فعلاقة التوأمة بين الريع والفساد الاقتصادي يفسّرها غياب روح المبادرة والإنتاج والتنافسية، وأمام ضرورة انتقال الجزائر من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج يهدف هذا البحث إلى تحديد علاقة التجاذب بين الريع والفساد من جهة، وعلاقة التنافر بين الريع والحكم الراشد من جهة أخرى، ليخلص البحث إلى أنّه ليس هناك مزاوجة بين الريع والفساد، بل إنّ تبعات الاعتماد على ذلك الريع هي التي تولّد الفساد، وأنّ ضرورة التحوّل نحو الاقتصاد المنتج تفرض مكافحة مختلف أشكال الفساد، وبث روح المسؤولية والمساءلة والعدالة والشفافية في مختلف فئات المجتمع، وهي المبادئ التي يستند عليها الحكم الراشد، فيقدّم البحث في الأخير جملة من التوصيات لتوفير الأرضية المناسبة لتحوّل الجزائر نحو الحكم الراشد عبر بناء الاقتصاد المنتج.

الكلمات المفتاحية: الريع، الفساد الاقتصادي، الحكم الراشد، التوأمة، الجزائر

Abstract :

In Arab countries the rentier environment has led to the creation of a climate conducive to the spread of corruption. The relationship between rents and economic corruption is explained by the lack of initiative, production and competitiveness. Faced with the need for Algeria's transition from a rentier economy to a productive economy, this research aims to determine the relationship of polarization between rents and corruption on the one hand, and the antagonistic relationship between rent and good governance, on the other hand. The research concludes that there is no linkage between rents and corruption, but the consequences of using rents to generate corruption, and the need to turn to the productive economy, require the fight against various forms of corruption, instilling accountability, responsibility, fairness and transparency in different segments of society, whose principles is based on She has good judgment. The paper presents a set of recommendations to provide the appropriate ground for Algeria's transition to good governance by building a productive economy.

***Key Words*:** Rent, Economic Corruption, Good Governance, Twining, Algeria.
JEL Classification : P28, D73 , D72 , G34

* مرسل المقال : د. حليمي حكيمة أستاذة محاضرة أ، h.hlimi@yahoo.fr

المقدمة:

بالنظر لأهمية النفط المتزايدة والمكانة التي اكتسبها في سوق الطاقة العالمي، اكتسبت الدول العربية النفطية أهمية بدورها باعتبارها فاعلا أساسيا في إمدادات الطاقة العالمي، واستفادت هذه الاقتصادات من الريوع البترولية في تمويل برامج التنمية. إلا أنّ في غمرة ما حقّقه النفط من انجازات، تناست هذه الدول حقيقة كلّما كُشفت اختفت معها جلّ المميّزات الإيجابية له، ألا وهي "نضوب البترول ونهايته ". كما أنّ الاعتماد المفرط للريع ولّد ميلا لمجتمعات بأكملها نحو الربح السريع البعيد عن الجهد، ما فتح المجال واسعا أمام مختلف أشكال الفساد الاقتصادي.

والجزائر في ظلّ علاقة الاقتصاد الريعي بالفساد الاقتصادي ليست استثناء، فتدفق الموارد المالية الهائلة منذ الطفرة النفطية بداية الألفية الثالثة رفع من مستويات الفساد وخاصة الاقتصادي منه، وعرقل نمو الاقتصاد المنتج رغم الإجراءات المقابلة لمكافحته.

مشكلة البحث: على ضوء ما سبق تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: إذا كان الريع يولّد الفساد الاقتصادي، فهل من سبيل للدول الريعية وتحديدا الجزائر لتبنّي الحكم الراشد؟ وكيف يساهم ذلك في إنجاح تحوّل الاقتصاد الوطني من الاقتصاد الريعي المولّد للفساد إلى الاقتصاد المنتج المناهض له؟

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى الكشف عن علاقة التجاذب بين الريع والفساد من جهة، وعلاقة التنافر بين الريع والحكم الراشد من جهة أخرى، وكيف ساهمت الريوع –بطبيعتها المقابلة للكسب وليس الرزق الذي يكون مقابل جهد ما–في تغييب ثقافة الإنتاج، وتوليد مجتمعات اتكالية وانتشار مختلف أوجه الفساد، وخاصة الاقتصادي منه في الجزائر. كما يسعى البحث للربط بين إنجاح التحوّل من الاقتصاد الريعي إلى الإنتاجي –الذي أصبح حتمية في ظل أزمة البترول الحالية–ومبادئ الحكم الراشد بتقديم جملة من التوصيات الشاملة لمتطلبات تطبيقه.

منهج البحث: بما أنّ أي بحث علمي يستند إلى مجموعة من المناهج والأدوات التي يتم اللجوء إليها للتوصّل إلى نتائج البحث، كان لابدّ من أن تستمد المعطيات من الواقع، ومن هنا فقد تمّ استخدام أدوات المنهج الوصفي في تقديم التأصيل النظري لمصطلحات البحث الرئيسية من الريع، الفساد والحكم الراشد، والاعتماد على التحليل الموضوعي لعلاقة المتغيرات وواقعها في الجزائر بناء على المنهج التحليلي ضمن الحدود التي يقتضيها البحث.

هيكلة البحث: تمّ تقسيم البحث إلى ثلاث محاور، يتطرّق الأول للإطار النظري للريع وعلاقته بالفساد، ثمّ نحاول من خلال المحور الثاني تسليط الضوء حول واقع الريع والفساد الاقتصادي في الجزائر، بينما يكون الحكم الراشد بين التأصيل النظري وقاعدة التطبيق في الجزائر محورا ثالثا للدراسة.

1. التأصيل النظري للريع وعلاقته بالفساد

1.1. مفاهيم أساسية حول الريع:

أ. مفهوم الريع: يعني الريع من الناحية اللغوية التي لا اختلاف فيها النماء والزيادة (زياد حافظ، 2009، 44)، أما اصطلاحا فكثيرا ما أعتمد على ما قاله العلاّمة ابن خلدون في مقدمته حول تعريف الريع، حيث اعتبره "كسب" وميّزه بذلك عن الرزق الذي يكون نتاج جهد ما. ومن الناحية الاقتصادية فإذا كانت النظرية الاقتصادية قد صنّفت ضمن مفهوم الريع أيّ دخل إضافي يقدّمه عامل إنتاج بسبب عدم مرونة عرضه الناتجة من عدم إمكانية تجديد إنتاجه، أو استغراق وقت أطول لتأقلم العرض مع الطلب، فإنّ هناك من ينظر للريع النفطي– وهو التعريف الأكثر شيوعا – على أنّه الفرق بين التكلفة الكلية من إنتاج ونقل وتكرير وتسويق " سعر التكلفة " وسعر المنتجات النهائية المكرّرة في أسواق المستهلك النهائي، حيث تأخذ الدول المنتجة الفرق بين التكلفة وسعر النفط الخام بينما تأخذ الدول الصناعية الضرائب المفروضة على المنتجات النفطية (حسين عبد الله، 2000، 24).

وينطلق هذا المفهوم من تعريف ألفريد مارشال، حيث عرّف الريع نسبة لكلّ عوامل الإنتاج بأنّه الفائض الاقتصادي الذي يعطيه كلّ عنصر إنتاج حينما يكون عرضه عديم المرونة بالنسبة للطلب عليه خلال المدى القصير. فالريع هو الثمن الذي يدفع لقاء خدمات أيّ عامل من عوامل الإنتاج، يكون عرضه ثابتا خلال فترة زمنية قصيرة، وغالبا ما تستعمل كلمة ريع لثمن خدمات الأرض لأنّها أكثر العناصر الإنتاجية التي يكون عرضها ثابتا. كما أنّ نظرية الريع لم تعد محصورة على عامل الأرض، بل اتّسعت وشملت عوامل الإنتاج الأخرى كافة، حتى أصبح يقال الريع الاقتصادي أو شبه الريع (عبد السلام أديب، 2012، ص 02).

ويقسّم الريع عادة بحسب طبيعة مصدره: فنجد ما هو داخلي وما هو خارجي:

– **الريوع الداخلية:** وتشمل معظم النشاطات الخدماتية التي يطغى عليها عامل السيطرة، فالتجارة تأتي بالريع خاصة عندما يبسط التاجر سيطرته وسيادته على شبكات التوزيع من خلال الاحتكار، وكذلك بالنسبة للمؤسسات المالية التي انتقلت من دور الوساطة إلى تأمين رأس المال للمشاريع الجديدة، ومع التطور الاقتصادي والمالي أصبحت مصدرا لريع مالي؛

– **الريوع الخارجية:** فهي تمثل النفط والغاز والمعادن وكذا الممرّات الاستراتيجية كقناة السويس، باعتبار أن الممرّ الذي لا يوجد له بديل اقتصادي مقبول على صعيد التكلفة والوقت يولّد بدوره ريعا، ومن المصادر الخارجية أيضا القطاع السياحي (زياد حافظ، ديسمبر 2009، ص ص 17-18).

ويحدّد حجم ونسبة الدخل الحكومي من هذه المصادر إلى مجموع مداخيل الدولة يحدّد درجة ريعية هذه الأخيرة، أي درجة اعتمادها في مداخيلها ونفقاتها على ميزات طبيعية أو اقتصادية أو سياسية تبرز بفعل ظروف دولية بالمقارنة بدرجة اعتمادها على قدراتها الإنتاجية وفعالياتها الاقتصادية الداخلية (عارف دليلة، 1982، ص 122-123).

وباعتبار أنّ النفط مورد طبيعي ناضب تملكه الدول المنتجة له، فهي تحصل على الريع كنصيب يعوّضها جزئيا من نضوب هذه الثروة، حيث تعتمد الدول العربية المنتجة للنفط على هذه الريوع في الكثير من جوانب سياستها الاقتصادية.

ب. تعريف الاقتصاد الريعي:

انعكست الاختلافات الواضحة بين المفكّرين في تعريف الريع على تعريف الاقتصاد الريعي أين تتباين بدورها، فهو ذلك الاقتصاد الذي تعتمد فيه الدولة بشكل رئيسي على عوائد النفط، حيث تمثّل هذه العوائد نسبة عالية جدّا في موازين الدول وخاصّة العربية منها المنتجة للنفط (أبو الفتوح علي فضالة، 1993، ص 10) ، كما يعني اقتصاد الريع اعتماد الدولة على مصدر طبيعي من ثروات كالنفط مثلا، ولهذا فإنّ اقتصاد تلك الدولة يكون عادة رخوا ويعتمد على المبادلات وينتج مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد ولا يهتم بالصناعات التحويلية (علي بوحامد، 2011، ص 02)، كما يتّخذ الاقتصاد الريعي شكل اقتصاد الخدمات، وهو اقتصاد افتراضي نقيض للمنتج (غسّان إبراهيم، 2013).

وإجمالا يمكن القول أنّ الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد بصورة أساسية على العوائد والإيرادات والفوائض المالية لمصادر غالبا ما تكون طبيعية ودون حاجتها لعمليات إنتاجية معقّدة، حيث يشكّل الريع الخارجي النسبة الأكبر من المداخيل.

2.1. مفهوم الفساد الاقتصادي:

اهتزّ العالم في سنة 2010 على أكبر الفضائح المالية، الاقتصادية والسياسية من خلال تسريبات ما يعرف " بوثائق ويكيليكس"، ولعلّ أهمّ ما كشفته هذه الوثائق هو التنامي اللامحدود لعمليات الفساد بمختلف أشكاله، كما أكّدت أيضا على أنّ الفساد ليس له عنوانا أو مكانا محدّدا، حيث شملت فضائح الفساد الدول المتخلّفة كما المتقدّمة، والقطاع الخاص كما العام.

ولعلّ في تعريف الفساد من المنظمة العربية لمكافحة الفساد بأنه الفساد المتفشي في السلطة والمتولّد عن الثروة والإثراء غير المشروع تأكيد على وجوده في أيّ مؤسسة أو تنظيم يعطى فيها لأحد أعضائها السلطة والسيطرة والقدرة على اتخاذ قرارات مختلفة (زياد عربية، 2005، ص 02) فتتدخل الانحرافات الأخلاقية في أفراد المجتمعات المتقدمة كما المتخلفة من أجل تحقيق المنافع الخاصة التي تأتي في كثير من الأحيان متعارضة مع المصلحة العامة للدولة.

وسيتم من خلال هذه الدراسة التركيز على الفساد الاقتصادي لشموله على كافة أوجه الفساد الأخرى، حيث يعرّف على أنّه " سوء استغلال السلطة والنفوذ المستمدة من المنصب أو من العلاقات من أجل عدم الإذعان لمبدأ المحافظة على الحدود بين المؤسسات، والذي ينصّ على أنّ العلاقات الشخصية أو العائلية لا ينبغي أن تلعب أي دور في القرارات الاقتصادية التي يتّخذها الموظفون في القطاع العام والخاص" (غياط الشريف، عبد المالك مهري، 2013، ص 03).

فالفساد الاقتصادي مرتبط بوجود: انحراف عن القيم، الأخلاق والقانون العام في المجتمع، منصب أو وظيفة أو عمل اقتصادي عام أو خاص، هدف محدّد وهو تحقيق المنفعة الخاصة وإن تعارضت مع المصلحة العامة؛ توافر الظروف الملائمة لنموّه ومنها: غياب الديمقراطية، انعدام الشفافية، ضعف المساءلة، ضعف الإدارة المالية، هيمنة القطاع العام على الاستثمار، ضعف سلطة القانون. وعادة ما يظهر في صورة استغلال المنصب العام، الاعتداء على المال العام والإسراف في استعماله، التهرّب الضريبي والجمركي، تهريب الأموال وتبييضها، البيروقراطية، المحسوبية والرشوة.

3.1. الاقتصاد الريعي والفساد الاقتصادي:

علاقة توأمة: أكّدت العديد من الدراسات أنّ فشل التنمية الاقتصادية في البلدان المنتجة للنفط مردّه سيطرة فئة تستمد مفاهيم الدولة الريعية والاقتصاد الريعي والسلوك الريعي. فوجود موارد الطاقة في هذه الحالة هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للفساد، كما أنه يرجع إلى استنزاف الثروات وعدم وجود عدالة في إعادة توزيعها ليصبح الفساد أوسع النطاق (Fatiha Talahite,2000).

كما رصد الكثير من المفكرين والخبراء هذه العلاقة، فكانت الحلقات النقاشية التي نظّمتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد قد فسحت المجال لتلك الآراء، فتمّ الإشارة إلى أن ثقافة الريع والفئوية تعتبر مصدرا للفساد إن لم تكن ظاهرة له، فالاقتصاد الريعي يولّد الفساد في الاقتصاد والاتكال على الريع لإنتاج الثروة، ويغيّب المجهود وتحمّل المخاطر، وبالتالي يغيّب المساءلة والمحاسبة، كما أنّ الاقتصاد الريعي المناهض للاقتصاد المنتج يجد في الفساد المبرمج ما يحميه ويجهض محاولات الاصلاح أو التغيير، وتهيؤ بذلك البيئة الريعية مناخا مناسبا لانتشار الفساد الاقتصادي (انظر زياد حافظ، 2009). والاقتصاد الجزائري لا يمكن أن يكون استثناء في جملة الاقتصاديات الريعية، لكن لابدّ من الإشارة أنّه ليس هناك مزاوجة بين الريع والفساد، بل إنّ تبعات الاعتماد على ذلك الريع هي التي تولّد الفساد.

2. الريع والفساد الاقتصادي في الجزائر

رغم جملة الاصلاحات التي اتخذت منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، إلا أنّ محاولة الانتقال المفاجئ والسريع من الاقتصاد المغلق إلى اقتصاد السوق دون مراعاة للمناخ الاقتصادي والاجتماعي في الدولة أفضى إلى اتساع دائرة الفساد الاقتصادي، كما ساهمت برامج الاصلاح والتعديل الهيكلي والظروف الأمنية خلال التسعينات في ذلك، فقد كان للسياسات المبنية على التحرر الاقتصادي والمالي وانفتاح الاقتصاد الوطني وخصخصة المؤسسات دور بارز في ارتفاع معدلات البطالة وتنامي مختلف أوجه الفساد كالاختلاس، الرشوة ...إلخ، في حين كانت الظروف الأمنية سببا في تركز جهود الدولة في محاربة الإرهاب وممّوليهم، وضعفت بالمقابل سيطرتها على باقي الهيئات والدوائر الحكومية والرقابية الأخرى. ويمكن تقديم أشكال الفساد في الجزائر في إطار الحديث عن واقعه من خلال ثلاث محاور رئيسية:

1.2. الجزائر ومؤشرات دولية تتحدث عن الفساد:

لقد تبنّت العديد من المنظمات العالمية والهيئات الدولية تتبع أحداث الفساد وانتشارها في مختلف دول العالم عبر عدة مؤشرات، سيتم التركيز على مؤشرين أساسيين هما: الشفافية الدولية والحرية الاقتصادية.

أ. مؤشر الشفافية الدولية:

يعتبر مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية من أهم المؤشرات المعتمدة في تحديد درجات الفساد في 167 دولة وتصنيفها حسب تلك الدرجات. ووفقا لتقرير الشفافية الدولية الصادر في **فيفري 2018** احتلت المرتبة 112 من بين 180 دولة بـ 33 نقطة على مقياس الفساد من أصل 100 نقطة (www.transparency.org)، بينما كانت تحتل المرتبة 86 سنة 2016 والمرتبة 88 سنة 2015. ورغم تحسن ترتيب الجزائر في مؤشر الفساد عن السنوات السابقة إلاّ أنّها تراجعت من جديد في تقرير 2018 الذي لم يخرجها من دائرة الدول الأكثر فسادا منذ أكثر من 10 سنوات خلت.

وتعكس نتائج المؤشر بحسب الكثيرين غياب حلول فعالة لمكافحة الفساد، في ظلّ استفحاله في القطاع العام أو في مختلف المؤسسات الخاصة بل وفي كافة المجالات، وهي بذلك تعكس النتائج السلبية الأخرى لكثير من التقارير حول ضعف في مستويات القدرة التنافسية ومناخ الاعمال، حرية الصحافة، الحكم الراشد وحقوق الإنسان واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال وغيرها(Mehdi El Amine, 2013) ، إذ لا يمكن تحسّن المؤشر والقضاء على الفساد في الجزائر إذا كانت كل مغذّياته موجودة ومتشعبة في الاقتصاد.

ب. مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF):

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية منذ سنة 1995 عن معهد هيرتاج، وبالتعاون مع صحيفة (وول ستريت جورنال) لقياس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد بناء على عدّة متغيرات فرعية، ويقسّم المؤشر درجات الحرية إلى 5 أقسام، أقصاها حرية مرتفعة جدّا [80-100] وأدناها حرية منعدمة [0-49.9].

ووفقا للتقرير السنوي للحرية الاقتصادية لسنة 2017 فقد احتلت الجزائر المرتبة 172 من بين 180 دولة بدليل مؤشر 46.5 متأخرة جدا عن السنوات السابقة أين كانت في سنة 2015 في المرتبة 157 من بين 178 دولة بدليل مؤشر 48.9 نقطة، ما يعني تصنيفها ضمن مجال الحرية الاقتصادية المنعدمة [0-49.9]، وهو ما يتجسّد أيضا في مؤشري نزاهة الحكومة والفعالية القضائية الذين عوضا مؤشر التحرر من الفساد المعتمد سابقا.

الجدول رقم (1): نقاط المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية في الجزائر وفقا لتقرير 2017

المؤشرات	حقوق الملكية	نزاهة الحكومة	الفعالية القضائية	الفعالية الجبائية	الانفاق الحكومي	العبء الضريبي	حرية الأعمال	حرية العمل	حرية نقدية	حرية تجارية	حرية الاستثمار	حرية مالية
القيمة	38.2	31.7	29.6	19.8	51	81.1	62.1	49.5	67	63.3	35	30

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على:http://www.heritage.org/index/country/algeria

يمثّل الفساد إذا بمختلف أشكاله عقبة رئيسية أمام تحوّل الاقتصاد الجزائري من الطبيعة الريعية إلى الإنتاجية بالنظر لعلاقة التوأمة بين الفساد والريع، فهو يعيق كلّ ما له علاقة ببناء الاقتصاد الإنتاجي، فتضعف معه أسس الحرية الاقتصادية، ورغم الجهود المبذولة في الجزائر إلا أنّها مازالت غير قادرة على التحرّر منه.

2.2. واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر:

تبدو أوجه الفساد الاقتصادي واضحة في الجزائر، إذ تمثّل سنة 2014 نهاية للبرنامج الخماسي (2010-2014) والذي رصدت له الدولة موازنة قدرها 286 مليار دولار، وفي غياب أيّ تقارير رسمية تتضارب الأرقام حول مستويات الإنجاز في مختلف القطاعات. إلا أنّه يمكن الحكم على مسيرة النمو الاقتصادي ومعرفة حجم الفساد من خلال رصد الفجوة الكبيرة بين الموارد الطبيعية والبشرية التي تملكها الجزائر من جهة، والأوضاع الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية من جهة أخرى (Lahcen Achy, 2013, p01)، وبين المخصصات المالية للبرامج التنموية في إصلاحات الجيل الثاني وأهدافها مع واقع المشاريع الاستثمارية ونتائجها.

فتحدّيات الجزائر لم تتغير طيلة تلك السنوات وخاصة فيما يتعلق ببناء اقتصاد إنتاجي، ولعلّ الانحراف عن الأهداف رغم الإمكانيات المتاحة تقدّم بلا شك التأكيد على دور الفساد في التهام جزء كبير من تلك الإمكانيات وتعطيل مسار الكثير من الاستثمارات. ويمكن تقديم أهمّ قضايا الفساد الاقتصادي في الجزائر في النقاط التالية:

- أنّ الاعتداء على المال العام كان أبرز أوجه الفساد منذ الثمانينات، حيث تستغل المناصب العامة وينحرف القطاع الخاص عن القيم والأخلاق والقانون لتختلس من الأموال والممتلكات العمومية ملايير الدولارات، ورغم ضخامة المبالغ المختلسة بالاعتداء المباشر أو عن طريق التهرّب الضريبي إلاّ أنّ كثيرا من هذه القضايا بقيت معلّقة ولم تسوّى وضعيتها؛
- تمثل قضية بنك الخليفة من أبرز قضايا الفساد المالي في الجزائر، حيث اختفت حوالي 5 مليار دينار من أموال المودعين، وأحدثت خللا كبيرا في النظام المالي الجزائري، كما أعطت الصورة فشل تجربة فتح المجال أمام القطاع الخاص، وتحرير السوق النقدي المصرفي أو المالي فيها؛

3.2. آثار الفساد الاقتصادي والإجراءات المتخذة لمكافحته في الجزائر:

أ. آثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني:

إذا كانت فكرة رصد الفجوة بين الموارد الطبيعية المملوكة والمالية المنفقة مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي يؤكد على وجود الفساد وخاصة الاقتصادي منه في الجزائر، فهي تقدم أيضا صورة واضحة عن الآثار التي خلفتها ومازالت مختلف أوجه الفساد وأشكاله على كافة المجالات.

وعموما تظهر آثار الفساد الاقتصادي في الجزائر في:

- تتآكل معه الحوافز المقدمة للاستثمارات ويصبح معوقا لها محلية كانت أم أجنبية، إذ يزيد من عدم الثقة والأمان لدى المستثمرين، وقد ثبت أنه يشجع الاستثمارات غير المنتجة على حساب المنتجة؛
- إعاقة عمل المؤسسات وتعطيل مسار تنميتها وترقيتها، حيث تساهم الرشاوى والبيروقراطية والمحسوبية في ذلك؛

– تراجع جودة ونوعية البنية التحتية والخدمات المقدمة في مختلف المجالات ما يؤثر على مختلف فئات المجتمع؛

– يساهم في توسع الأنشطة غير الرسمية وزيادة حجم الاقتصاد الموازي وخاصة في شقه غير القانوني؛

– تدفع الممارسات الفاسدة نحو المنافسة غير الصحية، وهو ما تسبّب في فشل الكثير من المؤسسات المنتجة وخروجها من الأسواق؛

– تضخيم الإنفاق العام والتقليل من إيرادات الدولة، حيث يلاحظ تخصيص موارد مالية هائلة في كلّ مخطط تنموي لاستكمال استثمارات ومشاريع المخطط الذي يسبقه، خاصة خلال البرامج التنموية الثلاثة، وأغلبها يعبّر عن انحراف كبير ما بين التكاليف الأوّلية المحدّدة وما ينفق فعليا على أرض الواقع، وهو ما حدث على سبيل المثال في مشروع الطريق السيار (شرق غرب) الذي خصّص له بداية 9 مليارات دولار، في حين تتحدث الأرقام والتقارير عن استهلاكه ما يقارب 17 مليار دولار.

– يحوّل الثروة الوطنية في يد فئة قليلة من المجتمع، فتتّسع الهوة بين طبقاته، ومن ثم ارتفاع معدلات الفقر وإضعاف القدرة الشرائية، كما أنّ تكلفة الفساد تحمّل على الأسعار وتدفعها نحو الارتفاع وكذا معدلات التضخم ما يجعل الطبقة الفقيرة والضعيفة في المجتمع لوحدها تدفع ثمن الفساد الاقتصادي؛

– تزيد البيروقراطية ومختلف أوجه الفساد الأخرى الإداري والمالي من صعوبة أداء الأعمال وتعكير مناخه؛

– يشوه الفساد صورة البلاد، حيث يسهم في تعفن الوضع الاقتصادي، الأخلاقي والسياسي؛

– إضعاف مؤسسات الدولة وإفقادها السيطرة على مختلف العمليات الاقتصادية.

ب. الإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد:

لقد ارتفعت نسب الفساد وحجمه وانتشرت عبر مختلف القطاعات خاصة مع البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر بداية الألفية الثالثة. وقد أبدت السلطات رغبة جامحة في التصدي لأشكال الفساد الاقتصادي، وظهرت تلك الإرادة في جملة القوانين المدعّمة لإطار تشريعي لمكافحة الفساد وكذا في هيئات ومؤسسات لتفعيلها على أرض الواقع في إطار مؤسساتي، بالإضافة إلى جملة من الإجراءات المتّخذة في هذا المجال ومنها:

– إصدار جملة من القوانين والتشريعات منها:

- قانون رقم 06-1 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والرامي إلى دعم التدابير الخاصة بالوقاية من الفساد ومكافحته، تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص وكذا تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد، وقد ضمّ 73 مادة ارتكزت على تجريم كلّ من يقوم بالفساد ومن ثمّ تفعيل آليات مكافحته داخليا وخارجيا؛
- قانون رقم 05-01 المؤرخ في فيفري 2005 والمتعلّق بمكافحة جريمة تبييض الأموال؛
- التوقيع في 2004 على الاتفاقية الأممية الخاصة بمكافحة الفساد الصادرة في سنة 2003؛
- قوانين متعلّقة بالاقتصاد غير المنظّم.

- إنشاء هيئات وأجهزة تعمل على مكافحة الفساد وأهمّها:

- مجلس المحاسبة الذي أنشأ في الثمانينات ومن صلاحياته المراقبة القبلية والبعدية لأموال الدولة؛
- المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها بموجب المرسوم رقم 96-33 الصادر في 2 جويلية 1996؛
- الديوان الوطني لمكافحة التهريب والذي انتقل من سلطة رئيس الحكومة إلى وصاية وزارة العدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-286 المؤرخ في 26 اوت 2006؛
- الديوان المركزي لقمع الفساد الذي أنشأ بقرار من رئيس الجمهورية في 08 ديسمبر 2011، حيث يتولّى معالجة الجرائم الاقتصادية الكبرى والكشف عن أوجه الفساد الاقتصادي؛
- إنشاء لجنة وطنية للوقاية ومكافحة الفساد في 2004، وتأخّر تعيين أعضائها السبعة حتى سنة 2010 (Lahcen Achy, 2013, p01)،

بالإضافة إلى تشديد الرقابة وتفعيل آلياتها، وتقديم كافة الدعم لأجهزتها لمواجهة الفساد وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في ذات المجال، فمحاربة الفساد الاقتصادي وإعادة النظر في الاعتماد المفرط على الريع تدفع بالضرورة نحو إصلاحات تتعلّق في مجملها بالكثير من مبادئ الحكم الراشد.

3. الحكم الراشد بين التأصيل النظري وقاعدة التطبيق في الجزائر

1.3. التأصيل النظري للحكم الراشد:

لقد سادت فكرة الدور الشامل والمركزي للدولة في تخطيط التنمية في جميع جوانبها في فترة عقود الخمسينات والستينات من القرن الماضي، ولاقت صعوبات ومعوقات كبيرة وحصلت على نتائج غير مرضية. ثم سادت فكرة بديلة في السبعينات وهي تستند إلى الفكر النيوليبرالي تدعو إلى انسحاب الدولة إلى أقصى حد ممكن وترك عملية التنمية لآليات السوق والمنافسة وتقلص حجم الدولة عبر الخوصصة، لكنها أيضا لم تؤت نتائجها. وفي مواجهة هذين المفهومين المتناقضين برز مفهوم ثالث مختلف أعاد تحديد دور الدولة ومستندا إلى تجربة الدول التي حققت تقدما أكثر في العقود الأخيرة وخصوصا دول شرق آسيا. وجوهر المفهوم الجديد يقوم على مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع، وتكون الدولة لاعبا أساسيا في وضع السياسات العامة في مجالات التعليم، العمل، التدريب المهني، الإسكان، البيئة، توزيع الموارد بعدالة، وتكون قادرة على تحفيز التكامل بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي وعلى تعزيز المجتمع المدني ودفع القطاع الخاص نحو المشاريع الأكثر إنتاجية (حسن كريم، دون سنة نشر، ص 49)، فتعالت الأصوات في المؤسسات والهيئات العالمية والمفكرين لتبني ما يعرف بالحكم الراشد.

وتشير كلمة الحكم إلى مجموع العمليات المرتبطة باتخاذ القرار ووضعه موضع التنفيذ، كما يعني الحكم مفهوما محايدا يعبّر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده، وتطوّره الاقتصادي والاجتماعي، والحكم أوسع من الحكومة لأنّه يتضمّن بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة

عامة، عمل كل المؤسسات غير الرسمية، أو منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى القطاع الخاص. أمّا مصطلح الراشد أو الصالح او الجيّد فيمثّل الصفة او القيمة التي لحقت بالمصطلح الأول لكي يعكس مدى تجاوب الحكومات مع حاجات الشعوب التي تخدمها، وهو ما يعني وجوب ان يتّصف الحكم بهذه الصفة التي تعدّ بمثابة دلالة على نوعية إدارة الحكم في بيئة معيّنة (شعبان فرج، 2012، ص 08). وقد عرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الراشد على أنّه " ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون التوسط لحل خلافاتهم

فيعبّر الحكم الراشد بذلك عن نمط جديد من آليات الحكم وفق ممارسات السلطة التي تعبّر عن الإدارة السليمة للموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع عبر المشاركة بين الفاعلين فيه من حكومة، مجتمع مدني وقطاع خاص في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وقد انتقل المفهوم الخاص بالإدارة الرشيدة على مستوى المؤسسات " حوكمة الشركات " إلى مستوى أوسع وهو الإدارة العامّة للدولة ككلّ في محاولة لتحسين جودة الأداء العام بناء على الكفاءة والفعالية لإرضاء جميع الأطراف الفاعلة، ولعلّ الحكم الراشد بذلك هو أوّلا وقبل كلّ شيء مسألة إرادة سياسية بالنظر لبنائه على جملة من الأسس هي:

- **حكم القانون:** أي سيادة القوانين والتشريعات والقواعد على الجميع مع ضمان المساواة والعدالة في التطبيق، وبذلك يشير هذا العنصر إلى قدرة القوانين واللوائح على مواجهة الانحرافات، استقلال السلطة القضائية ومدى ثقة المواطنين بسيادة القانون واطمئنانهم لذلك.
- **المشاركة:** وهي تعبّر عن التعاون والانسجام بين ثلاث مكوّنات أساسية في الحكم الراشد وهي: الحكومة ومؤسساتها العامّة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك في صياغة مختلف السياسات العامّة واتخاذ القرارات الهامة في إطار التكامل الوطني اقتصاديا واجتماعيا، وتعكس أيضا خاصية أخرى تعرف بالتوافق.
- **الشفافية:** لقد عرّف صندوق النقد الدولي الشفافية على أنّها إطلاع الجمهور على هيكل القطاع ووظائفه والنوايا التي تستند إليها السياسات المالية العامة، حسابات القطاع العام والتوقّعات الخاصة بالمالية العامة.

فتكون بذلك القرارات والإجراءات مفتوحة لدراستها أمام الجميع "المؤسسات الحكومية، البرلمان، المؤسسات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني". وقد أخذت مسألة الشفافية في المعلومات في الاعتبار حقيقة أنّ اقتصاد السوق التنافسي يتطلّب تناظر معلوماتي أي تمكين الفاعلين الاقتصاديين من كافّة المعلومات في الوقت المناسب، وبالتالي حسب البنك الدولي فإنّ الشفافية في المعلومات تكون مفيدة في ثلاثة مجالات: الكفاءة الاقتصادية، الوقاية من الفساد وتحليل وتحديد قرارات وخيارات السياسات الحكومية، ولعلّ المقصود بالشفافية هنا هو ترسيخ مبدأ المساواة وخاصّة في تكافؤ الفرص.

- **المساءلة:** أي إمكانية محاسبة ومساءلة ومتابعة الحكّام أمام محكوميهم دون حصانة سلطوية لأي أحد، ويعتمد على مدى ظهور أعمال وقرارات المسؤولين متّسقة مع الاهداف المحدّدة والمتّفق عليها.
- **الكفاءة والفعالية:** ويتعلّق الأمر بمختلف الخدمات المقدّمة من حيث جودتها، كفاءة المسؤولين والموظفين في سبيل إرضاء المواطنين بتحسين كفاءة المؤسسات العام، أثر تنموي للإنفاق العام على الاستثمارات، توفير مناصب الشغل...الخ. وقد أشار البنك الدولي في هذا السياق إلى أن تحديد فعالية الحكومة على نحو قياس نوعية الخدمات العامة، نوعية جهات الخدمة المدنية، درجة الاستقلال عن الضغوط السياسية، نوعية السياسات العامة وتنفيذها ومدى مصداقية الحكومة في تنفيذها.
- **الاستجابة والقابلية:** أيّ مدى مرونة السلطات العامة وقدرتها على الاستجابة بسرعة للتغيرات في المجتمع وتفهّم متطلباتهم، وأن ينعكس ذلك في التوقّعات المعتمدة في وضع السياسات.
- **الرؤية الاستراتيجية "الاستشراف":** أي درجة الاستبصار لدى السلطات العامة التي يفترض بها توقّع مختلف المشاكل والأخذ بعين الاعتبار لجملة التحدّيات التي يمكن أن يواجهها المجتمع والدولة ككلّ (الأمن، البيئة، الطاقة، النمو الديمغرافي...الخ).

ورغم الاتفاق على نجاعة وسلامة المبادئ سالفة الذكر ودورها في تحقيق العدالة وتحقيق التنمية المستدامة، إلا أنّ الكثيرين لا يفضّلون انساب هذه المبادئ إلى مصطلح الحكم الراشد لقربه من مفهوم الحكم في الإسلام.

2.3. قاعدة تطبيق الحكم الراشد في الجزائر:

أشارت الكثير من الدراسات المهتمة بعلاج الفساد بأنّه يمكن تخفيضه ومكافحته بالتقليل من الفرص المتاحة لجني الريع، ولعلّ في ذلك تأكيد على الارتباط (الذي أوضحته الدراسة سابقا) بين الفساد الاقتصادي والاقتصاد الريعي، ما يجعل الانتقال نحو الاقتصاد الإنتاجي والتنويع الاقتصادي السبيل الوحيد لبناء الحكم الراشد في الجزائر. ووفقا لهذه العلاقة التبادلية تصبح أي آليات لتطبيق الحكم الراشد تدفع قدما نحو بناء الاقتصاد الإنتاجي.

والمقصود في هذا الإطار بقاعدة التطبيق هو الأرضية التي يمكن أن يبنى فيها الحكم الراشد الذي يفرض التحوّل من الاقتصاد الريعي المولّد للفساد إلى الاقتصاد المنتج المناهض له وفق آليات تصب في إطار المساهمة في تطبيق الحكم الراشد في الجزائر، أو على الأقل توفير أرضية ملائمة لأهم مبادئه، ما يساهم في إنجاح مسار الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي، ومن أهمّها:

- يبنى الحكم الراشد بالمشاركة بين مختلف الفاعلين الرسميين وغير الرسميين من الدولة ومؤسساتها العامة، القطاع الخاص والمجتمع المدني ويتم ذلك من خلال تقديم فرص بديلة اقتصادية للدخل، للإنتاج، وللتشغيل...وذلك بإشراك القطاع الخاص في مسار التنمية الاقتصادية، وخاصة في النشاطات الانتاجية بتعزيز آليات السوق، وجعل القدرة التنافسية بذلك الحاكم والفاصل في استمرارية المؤسسات العامة والخاصة، والقضاء على كافة السياسات السابقة في تفضيل المؤسسات العامة كسياسة التطهير المالي ومعوقات وجود وتطور المؤسسات الخاصة...الخ.

- وفي ذات الإطار لا بدّ من تعزيز ثقافة المواطنة من خلال إشراك كافة أطياف المجتمع ودون تمييز في العملية التنموية، حتى تبدأ الإصلاحات من القاعدة عن طريق:
  - تقريب المواطن من الإدارة وفتح قنوات التواصل والحوار بينهما؛
  - إعادة الاعتبار للعامل البشري من منطلق اليقين بكون رأس المال البشري يمثل قيمة مضافة وإلغاء تصويره على أنّه مجموعة من الأعباء وحسب، وفتح المجال أمام برامج التدريب، التكوين...الخ؛
  - توفير إطار تشريعي يسمح بتفعيل المشاركة عن طريق تشكيل منظمات وهيئات ونقابات ومؤسسات المجتمع المدني وجعلها فاعلا أساسيا في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الأكثر إدراكا للإمكانات المتاحة والمطالب الموجودة والتحديات المقابلة، كما أنّه الأكثر قدرة على تأطير المواطنين؛
  - جعل القاعدة الشعبية فاعلا مراقبا للأداء الاقتصادي والسياسي باعتبارهم الأكثر تقديرا لجودة الخدمات المقدّمة، والعمل على تفعيل هذا الدور من خلال: إنشاء إدارات لاستقبال الشكاوى ودراستها لمساعدة أجهزة الرقابة المختلفة بفتح خطوط خضراء لتقديم المعلومات والشكاوى ...الخ،
  - تحسين القدرات المعيشية لأفراد المجتمع بالرفع من مستويات الدخل والتحكم في الأسعار ومعدلات التضخم، وتوسيع فرص العمل بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز ثقتهم في النظام الاقتصادي والسياسي عن طريق التوازن الجهوي والفئوي لكافة أفراد المجتمع، تحقيقا للتنمية البشرية؛
  - تعزيز أخلاقيات المهن، وإعادة بعث القيم الأخلاقية في أفراد المجتمع، باعتبار الانحراف الأخلاقي السبب الأول لأي انحراف أو فساد سواء كان سياسيا أو قضائيا أو اقتصاديا، صغيرا أو كبيرا.
- تعزيز سيادة القانون: وذلك من خلال ترسيخ روح الديمقراطية وفرض تشريعات ولوائح تنظم علاقات الأفراد فيما بينهم وعلاقتهم مع المؤسسات العامة التابعة للدولة، تعزّز الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تعطي أكثر استقلالية للسلطة القضائية، وتعزز التشريعات العدالة والمساواة بين الجميع من حيث تطبيقها لجعلها أكثر مصداقية؛
- العمل على حوكمة الأنظمة الفرعية وجعلها أكثر رشادة كالنظام الجبائي والنفقات العمومية والمؤسسات الاقتصادية ومختلف الوكالات والهيئات العامة؛
- تعزيز الإطار المؤسسي لمكافحة التهريب، مجلس المحاسبة، تسويق الأعمال مما يساهم في تقوية آليات المراقبة والدفع نحو ثقافة المساءلة والمحاسبة بالاعتماد على فكرة الأقطاب القضائية المتخصصة، وذلك في إطار تكامل وطني لمحاربة مختلف أشكال الفساد؛

وهنا لابدّ من الإشارة إلى أنّه قد يكون استئصال الفساد في الجزائر أمر صعب للغاية، فلا توجد المدن الفاضلة في واقع النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعولمة الاقتصادية، إلاّ أنّه لابدّ من الحدّ منه إلى مستويات لا تجعله عائقا للتح

الخاتمة:

من أهم النتائج التي توصّل لها البحث:

- أنّ الاعتماد المفرط على الريوع ناقض المنطق بحضور الأموال وغياب الإنتاج والتنمية، فولّد الريع مجتمعات اتكالية تنبذ العمل المنتج، وهو ما أشار له العلاّمة ابن خلدون في مقدمته حول تعريف الريع، حيث اعتبره "كسب" وميّزه بذلك عن الرزق الذي يكون نتاج جهد ما، لتهيئ بذلك البيئة الريعية في الدول العربية ومنها الجزائر مناخا مناسبا للاتكال وتوسّع المعاملات الهادفة للربح السريع؛
- أنّ علاقة التوأمة بين الريع والفساد الاقتصادي يفسّرها التجاذب بينهما، فكلما حضرت الريوع غابت روح المبادرة والتنافسية، وعوّض الإنتاج بالتوزيع والاستهلاك، وعوّض الرزق بالكسب؛ مع الإشارة أنّه ليس هناك مزاوجة بين الريع والفساد، بل إنّ تبعات الاعتماد على ذلك الريع هي التي تولّد الفساد؛
- تكشف بعض المؤشرات إشكالية الفساد في الجزائر، فقد كشف البحث عن تذيل الجزائر تقريري الشفافية الدولية والحرية الاقتصادية، حيث ساهم عدم قدرتها على التحرر من الفساد في غياب الحرية الاقتصادية التي تمثّل من المبادئ الرئيسية للحكم الراشد؛
- أنّ الحكم الراشد يحدّد أدوارا لابدّ وأن يلعبها فقط المناسب لها، حيث توزّع هذه الأدوار بين الدولة ومؤسساتها العامة، القطاع الخاص والمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية بالطريقة المثلى في سبيل الوصول إلى تنمية شاملة؛
- أنّ ما خلّفته الأزمة البترولية الحالية على الاقتصاد الوطني يفرض ضرورة التحوّل من الاقتصاد الريعي المولّد للفساد إلى الاقتصاد المنتج المناهض له، فيصبح بذلك الحكم الراشد الضامن الوحيد لإنجاح مسار التحوّل وتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

على ضوء النتائج المتوصّل إليها، فقد أشار البحث أيضا في المحور الأخير إلى المتطلبات الضرورية التي تصب في إطار المساهمة تطبيق الحكم الراشد في الجزائر، أو على الأقل توفير أرضية ملائمة لأهم مبادئه، ما يساهم في إنجاح مسار الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي، كما يمكن إضافة التوصيات التالية:

- ضرورة رشادة إدارة المؤسسات الاقتصادية الخاصة بتبنّي آليات الحوكمة واعتماد النظام المحاسبي المالي(SCF) ومعايير المحاسبة الدولية التي تدعم مبادئ الإفصاح والشفافية في التقارير المحاسبية، ما يضمن كفاءة الإدارة المالية والإنتاجية لتلك المؤسسات.
- تبسيط الإجراءات الإدارية في مواجهة البيروقراطية وتحسين الخدمة العمومية وتكريس مبادئ الشفافية، النزاهة، المحاسبة والمساءلة على كافة المستويات والمجالات؛
- استرشاد التجارب التنموية الناجحة كماليزيا، مع الإشارة إلى أن نجاح التجربة الاقتصادية في هاته الدول كانت بفضل الإصلاحات الاجتماعية، الاقتصادية وأيضا السياسية.

المراجع المستعملة:

- أبو الفتوح علي فضالة، (1993): محاسبة البترول، دار الكتب العلمية، القاهرة.
- حسن كريم، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- حسين عبد الله، (2000): مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- شعبان فرج، (2012): الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر – دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3.
- زياد حافظ، (2009): البنية الاقتصادية والنظام السياسي والفساد في الوطن العربي، حلقة نقاشية بعنوان البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ط1، بيروت.
- زياد حافظ، (ديسمبر2009): تساؤلات في الإطار النظري للسياسات الاقتصادية العربية، المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية وتطوّرات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، يومي 20/19 ديسمبر 2009، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت.
- زياد عربية، (2005): الفساد، مجلّة دراسات إستراتيجية، العدد 16، جامعة دمشق.
- عارف دليلة، (1982)، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلّف والتقدّم والنظام الاقتصادي العالمي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.
- عبد السلام أديب، (2012): تاريخ إقتصاد الريع في المغرب، الحوار المتمدّن، العدد 3911، 2017/12/14، متوفّر على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=332347
- علي بوحامد بوحامد، (2011): مخاطر الإرتهان للإقتصاد الريعي،حالة الجزائر،جامعة ورقلة، ص02، مقال متوفر على الرابط profbouhamed.maktoobblog.com ، تاريخ الإطلاع:2012/07/14 .
- غسّان إبراهيم، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية، متوفر على الرابط أدناه، تاريخ الاطلاع: www.mafhoum.com/syr/articles_10/ibrahim.pdf.2013/12/07 ،
- غياط الشريف، عبد المالك مهري، (2013): إشكالية الفساد الاقتصادي في الجزائر والسبل الكفيلة لواجهة ظاهرة غسيل الأموال: دراسة وتحليل، الملتقى الوطني حول: ' السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر –الواقع والتحديات–، يومي 12 و13نوفمبر 2013، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس.
- Achy Lahcen, Algeria's economy in decline despite vast resourceshttp://www.al-monitor.com/pulse/business/2013/11/despite-resources-algerian-economy-is-declining.html , consulté le 15/12/2013
- Assanatou Baldé, Kaci Racelma, Algérie : Article sur le web *www.afrik.com/algerie-quand-la-corruption-pourrie-l-economie*

- El Amine Mehdi, (2013) : Article sur le web, sur le site « Maghreb Emergent », *www.algeriawatch.org/fr/article/eco/corruption/indice2013.html*
- Talahite Fatiha, Economie Administree Corruption et engrenage de la violence en Algerie, Revue Tiers-Monde, n°161 1/2000. Disponible à l'adresse : *http://www.algeria-watch.org/farticle/talahite_corruption.htm*